

الفصل الثالث: الصيرفة الإسلامية ودورها في تحقيق التنمية

الجزء الخامس: دور البنوك الإسلامية في تحقيق التنمية السوسيو اقتصادية

تقوم التنمية في الاقتصاد الإسلامي على الربط بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي تقوم على نشاط متعدد الأبعاد بحيث لا تقتصر على نشاط بعينه دون النشاطات الأخرى، وإنما تعمل على كل الاتجاهات، فالاقتصاد الإسلامي يهدف إلى إحداث التوازن بين مختلف العوامل والقوى الفاعلة للتنمية. وتتسم التنمية بصفة الشمولية بمعنى أنها تستهدف الارتقاء بالإنسان من كل جوانبه المادية والروحية في إطار متوازن ومعتدل، وهي بذلك تتعدى البعد الاقتصادي المادي لتشمل الأبعاد الأخرى، اجتماعية وثقافية وعقائدية، وتكتسب التنمية صبغة الشمولية بدلالة شمولية الإسلام وتناوله لجميع جوانب الحياة الإنسانية.

أولاً: التنمية الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي

إن التمويل المصرفي يؤدي دوراً رئيساً في التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التراجع في مستويات التمويل المصرفي يمكن أن يعمق من حدة الكساد الذي كان قد حدث بسبب قوى اقتصادية أخرى، إضافة إلى ذلك فإن التراجع في منح الائتمان المصرفي قد يؤدي تأخير الانتعاش الاقتصادي، مثلما أن التوسع في تقديم التمويل يمكن أن يساهم في انبثاق انتعاش اقتصادي من حالة الكساد.

إن أهداف التنمية الاقتصادية عديدة فهي بمجملها تدور حول نمط رفع المستوى المعيشي للسكان وتوفير الشروط الضرورية لكي يعيش حياة كريمة، ولهذا تعتبر التنمية الاقتصادية في البلاد النامية وسيلة لإدراك الغاية المرجوة من ذلك، ألا وهي تحقيق الأهداف المنشودة، ومن خلال إلقاء نظرة عامة حول التنمية الاقتصادية يمكن أن تحدد الأهداف الأساسية الآتية:

- ✓ زيادة الدخل القومي.
- ✓ رفع مستوى المعيشة.
- ✓ تقليل التفاوت في الدخل والثروات
- ✓ تعديل التركيب النسبي للاقتصاد القومي أي عدم الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد كمصدر للدخل القومي.

لذلك تعتمد البنوك الإسلامية عدة أشكال تمويلية لها أثر متباين على التنمية الاقتصادية نلخصها فيما يلي:

- بالنسبة للمرابحة، نجد أن المدخرين يميلون إلى هذا النوع من التمويل لقصر مدته ولعدم رغبتهم في الانتظار الطويل من أجل الحصول على الأرباح وكذلك بالنظر لما فيه من ربح مضمون، فمن خلال صيغة المرابحة نلمس الخدمة التي تقدمها البنوك الإسلامية اتجاه التنمية الاقتصادية، لكونها تقوم بتعبئة المدخرات عن أصحاب الفوائض المالية التي لا يجدون مجالاً لتوظيفها، ومساعدة أصحاب الخبرة بهذه الأموال لجلب

متطلباتهم وممارسة نشاطهم بهدف زيادة معدلات الإنتاج، لتؤدي هذه الزيادة إلى ارتفاع الدخل القومي وبالتالي رفع مستوى المعيشة لنخلص في الأخير إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

- بالنسبة للمضاربة، تعتبر عنوان تكريم الإنسان لأنها تقوم على المزاجية بين رأس المال والجهد البشري. فيتحقق نوع من التوازن بين الأغنياء أصحاب الأموال وبين الفقراء من العمال الراغبين في العمل والقادرين على القيام به، وبذلك يصبح المال أداة فعالة في توظيف الطاقات العاطلة والقضاء على البطالة وفي الوقت ذاته القضاء على الفوارق الطبقيّة بشكل عادل وسليم، وبهذا يؤدي المال رسالته الإسلامية في إعمار الكون وتنمية النشاط الاقتصادي ورفاهية المجتمع دون أخطار اجتماعية أو سلوكية تفقده ثمار هذه التنمية.

- أما بالنسبة للمشاركة، في الأعمال الاستثمارية تؤدي إلى حصول المصرف بيت التمويل لصالح عملائه المودعين على عائد يتناسب عملاً وفعلاً مع الأرباح التي يدرها المشروع، وهكذا فإن البنك الإسلامي بموجب هذا الوضع لن يصير مجرد دائن لأصحاب النشاط الإنتاجي، بل شريكاً معهم في هذا النشاط، يبحث أفضل مجالات الاستثمار ويرشدهم إلى أفضل الطرق، وبذلك يصبح المال والعمل أساس النشاط الاقتصادي.

وعليه نستخلص أن أدوات ووسائل البنوك الإسلامية، لها عظيم الأثر في تحقيق التنمية فلكل أداة ميزات تتسم بها تجعلها شيئاً مرناً يتناولها البنك ليسهم من خلاله في تمويل المشاريع على اختلاف أنواعها بالإضافة إلى أدوات أخرى يكون أثرها على الصعيد الاستهلاكي كصندوق الزكاة والقرض الحسن وغيرها.

ثانياً: دور البنوك الإسلامية في التنمية

اهتم القائمون على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالإنسان المسلم، وأكدوا على أن النهوض به أول دعائم التنمية لذا كرسوا الكثير من الجهد لرفع مستواه التقني ولعلمي واتخاذ كافة الوسائل المتاحة من إنشاء المعاهد ودعم للمؤسسات العلمية.

ولقد سارعت هذه المؤسسات في وضع الخطط واتخاذ الخطوات اللازمة بشكل علمي متمسكاً بالحذر المطلوب لدعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التقدم الاجتماعي في الدول الإسلامية. ومن أبرز تلك الخطوات التي ظهرت ثمارها بشكل فعال هي:

- تمويل المشاريع.
- المساعدة الفنية.
- تمويل القطاع التجاري.
- تمويل التجارة لأطول أمد.
- تمويل الزراعة والإنتاج الحيواني.
- تمويل القطاع الخدمي.

- التنمية الاجتماعية.

- دعم النشاط العلمي

نقدم فيما يلي أربعة فروض في صالح البنوك الإسلامية وقدرتها على الإسهام الفعال في التنمية وهذه الفروض هي:

1. قدرة البنوك الإسلامية على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار

إن نشاط البنك الإسلامي أكثر قدرة من النشاط المصرفي التقليدي على تعبئة الموارد المالية للتنمية داخل البلدان الإسلامية، حيث تجاوزت ذاتيتها للتفكير في تعميم حركة المال وتحريك مدخرات ملايين الناس من ذوي الدخول على صورة ودائع وتهيئة هذه الموارد لآلاف رجال الأعمال لاستثمارها، وهي بذلك تؤمن للمسلم نفس الخدمات التي تقدمها المصارف التقليدية حتى يتمكن المسلم من تفادي دفع أو أخذ الفائدة، على أن يتقاضى في نفس الوقت ربحاً على ادخاره أو تمويله للمشاريع التجارية.

حيث تقوم البنوك الإسلامية بنشر الوعي الادخاري الإسلامي والذي يمثل أحد الأدوار الأساسية لهذه البنوك، والذي يؤدي إلى خلق طبقة جديدة من صغار المدخرين.

2. القدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية في أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية

تمثل رفع معدلات الاستثمار القومي أحد أهداف السياسة الاقتصادية لكافة الدول عامة، وخاصة الدول النامية منها، وذلك لما للاستثمار من دور رئيسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامة وخاصة من حيث تحديد مستوى العمالة ومستوى الناتج القومي. ويقوم البنك الإسلامي بتوظيف الموارد المالية بصورة مباشرة سواء كان ذلك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره من المتعاملين وهذا يؤدي في الغالب إلى زيادة رصيد المجتمع من رأس المال، مما يعد تدعيماً للاستثمار القومي.

وفي ضوء كل هذا يمكن القول أن الطبيعة الخاصة والمميزة للبنوك الإسلامية لاستثمارها تساهم في رفع معدلات الاستثمارات على المستوى القومي.

3. توزيع الموارد على أسس إنتاجية والكفاءة الاقتصادية

إن النظام التنموي في الإسلام يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بحياة المجتمع إلى أعلى مستوياتها، فهو لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإنما يعتمد أساساً على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته.

ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاء المالية فقط، فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية.

4. تشجيع السلوك الايجابي الدافع لعملية التنمية

قد ثبت أن نظام الفائدة يلعب دورا رئيسيا في تشجيع السلوك السلمي وفي توزيع الدخل على نحو غير عادل بين الكسالى والنائمين، ولقد تسبب نظام الفائدة منذ إقراره بصفة قانونية في نهاية العصور الوسطى في أوربا نمو أعداد تلك الفئة الخاملة من الناس التي تعيش على اكتساب دخل من تأجير نقودها دون أن تتكلف مشقة للقيام بأعمال منتجة.

والبنك الإسلامي ضرورة ماسة في تصحيح الأوضاع فاعتماده على المشاركة لا يعني فقط إسهاما ايجابيا في تحقيق عدالة توزيع الدخل بين من يملكون فوائض نقدية قابلة للاستثمار ومن سيستثمرونها، وإنما أيضا في تنمية السلوك الايجابي للأفراد الذي يلزم حتما للتنمية الاقتصادية الصحيحة، حيث أن البنوك الإسلامية تجعل من الممول شريكا فعالا وجديا في النشاط الاقتصادي يتحمل مخاطرته ويكسب ربحه .

ثالثا: التنمية الاجتماعية في الاقتصاد الإسلامي ودور البنوك الإسلامية في تحقيقها

يعرف بعض المفكرين الاجتماعيين التنمية الاجتماعية بأنها عملية توافق اجتماعي، ويعرفها آخرون بأنها تنمية طاقات الفرد إلى أقصى حد مستطاع، أو بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان أو الوصول بالفرد إلى مستوى معين من المعيشة، أو أنها عملية تغيير موجه يتحقق عن طريقها إشباع احتياجات الأفراد ويختلف تعريف التنمية الاجتماعية بحسب المجال الذي توجه إليه التنمية.

يعمل البنك الإسلامي ومنذ البداية وفي محيطه الداخلي على عدد من محاور التنمية الاجتماعية، فإذا انتقلنا إلى عمليات البنك الإسلامي وجدنا كنقطة بداية أن الالتزام العقائدي يوجب على البنك أن لا يتعامل بالربا فماذا يعني ذلك في مجال التنمية الاجتماعية؟

- يعني أولا وقبل كل شيء تطبيق منهج الله في المجتمع بكل ما يمكن أن يترتب على ذلك من آثار على النمو الاجتماعي للأفراد.
- يعني مساعدة الفرد على أن يمارس الجانب الاقتصادي من عقيدته.
- يعني إطفاء الصراع الذي يمكن أن يدور في نفسه من جراء تناقض ممارسات العملية مع معتقداته الدينية.
- أنه يعني توفير راحة الضمير وهدوء البال للفرد في علاقته مع نفسه وعلاقته مع الآخرين.
- يعني القضاء على الازدواجية في الشخصية المسلمة بين القول والعمل.

- غرس وتعميق المعايير والقيم الروحية لدى الفرد.
- أما الشروط الواجبة على البنك الإسلامي في أداء دوره في التنمية الاجتماعية يمكن تلخيصها فيما يلي:
- ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً.
- التحري الدقيق في اختيار قيادات البنك بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية المؤمنة بقضيتها.
- الوضوح الفكري لمهمة ووظيفة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي.
- توفر الوعي الاستراتيجي لدى قيادات البنك بالقدر الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها.
- قيام قيادات البنك بإعداد تخطيط واضح للأهداف وإعداد برامج العمل اللازمة لتحقيقها.
- التقويم المستمر للأداء والنتائج.

إعداد: د. أبوبكر خوالد

أستاذ محاضر - أ -

قسم العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة

Khoualed_aboubaker@yahoo.com